



## Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: [info@vob.org](mailto:info@vob.org)

Web Site: [www.vob.org](http://www.vob.org)

العدد 454، نوفمبر 2020، ربيع الأول 1442 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية



## الجنسية حق سلبه الخليفيون من البحرينيين

\* بعد توقيع الخليفيين قرار استسلامهم للصهاينة، تعمق الغضب الشعبي في البلاد، فخرجت الاحتجاجات والتظاهرات تحت شعار رفض التطبيع مع العدو، وتبين للعالم حجم الهوة الفاصلة بين البحرينيين والخليفيين. التحدي الشعبي للعصاة المجرمة اتخذ اشكالات عديدة، التظاهر، التغريد، المقالات والتصريحات. ثم جاءت المناسبات الدينية المقدسة لدى المواطنين، فشاركوا فيها بحماس مراعين الضوابط الصحية كالتباعد وارتداء الكمامات. فشن الطاغية وعصابته حملة اعتقالات واسعة طالت الخطباء والمفكرين والشعراء والروايد، وما يزال العديد منهم أسرى لدى الاحتلال الخليفي.

\* سادت اجواء المعارضة البحرانية مشاعر التوجس والقلق بعد زيارة رئيس جهاز الموساد الاسرائيلي البحرين دعوة من الطاغية ولقائه اجهزة أمنه، وحذرت من تصعيد الاعتداءات على المعارضين داخل البلاد وخارجها، مشيرين الى ان الخليفيين يرتكبون جريمة كبرى باستعانتهم باجهزة الامن الاسرائيلية ضد المواطنين. وبدأت بعض اطراف المعارضة في التواصل مع الجهات الدولية لتوضيح الموقف وتشجيعها على تحذير الخليفيين من شن اي عدوان على المعارضين، لافتين النظر الى ضرورة متابعة اغتيال المصرفي البحراني، حسين نجادي في كوالالمبور في العام 2015.

\* فشلت السعودية فشلا ذريعا في الحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة. وحصلت السعودية على 90 صوتا فقط من اصوات الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغة 193 صوتا. ورحبت منظمات حقوقية دولية بهذا الفشل السعودي، الذي اعتبرته منظمة هيومن رايتس ووتش بالمذل. ورحبت سارا لي واتسن المديرية التنفيذية لمنظمة الديمقراطية للعالم العرب الآن، التي أسسها الصحفي السعودي المغدور جمال خاشقجي، بنتيجة التصويت، مشيرة إلى أن السعودية ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان في الدخل وجرائم في الخارج.



\* وتيرة تكثيف العلاقات بين الخليفيين والاسرائيليين دفعت الكثيرين لشجبها والتدبير بالتوجهات الخليفية والاماراتية. فتوقيع الاتفاقات الاقتصادية والامنية مع الصهاينة، ودعوة وفودهم الاقتصادية والامنية والسياسية الى البلاد، وفتح الاجواء لطيرانهم، وتجاوز المقاطعة العربية التي استمرت منذ الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين في العام 1948، كل ذلك احدث غضبا غير مسبوق لدى المواطنين، وحدث خلخلة سياسية في المنطقة لغير صالحها. ويتوقع تصاعد الفعاليات ضد الخليفيين خصوصا مع حلول الذكرى العاشرة للثورة في 14 فبراير المقبل. والهدف العمل المتواصل لاسقاط نظام الحكم الخليفي الخائن.



\* طالب عشرات من الأكاديميين من جميع أنحاء العالم، جامعة هيدرسفيلد بتعليق برنامج دراسي مثير للجدل لنيل

درجة الماجستير، تنظمه الجامعة مع الأكاديمية الملكية للشرطة في البحرين بسبب مزاعم بأن تعذيبا واسعا النطاق لسجناء سياسيين حدث في المركز.

لم يكن سحب الجنسية في السابق سلاحا مستخدما من قبل الخليفيين على نطاق واسع، ورغم ان عددا من السكان الاصليين (شعبة وسنة) سحبت جنسياتهم عندما عارضوا الاستبداد الخليفي. ولكن منذ انطلاق الثورة البحرانية في 14 فبراير 2011 امر الطاغية الحالي بسحب جنسية المئات من السكان الاصليين، بموازاة منحها لآلاف الاجانب. واصبحت هذه الحقيقة احد الادلة الدامغة على المشروع الخليفي الهادف لإبادة الشعب الاصلي واستبداله بشعب مستورد من الخارج. وكانت المرة الاولى التي اعلن الخليفيون فيها سحب الجنسية بشكل جماعي في الاسبوع الاول من نوفمبر 2012، عندما نشرت وزارة داخليتهم قائمة بـ 31 اسما قرروا سحب جنسيتهم بشكل تعسفي. ذلك القرار لم يصدر عن محكمة او قفا لأي قانون محلي او دولي، بل كان قرارا جانرا اصدرته العائلة الحاكمة في الوقت الذي كانت الثورة فيه تتصاعد وتزداد انتشارا. شملت القائمة نشطاء سياسيين وحقوقيين معروفين ونظر الى ذلك انه انتقام شخصي من الطاغية بعد ان اعلن الشعب رفض نظامه وطالب بتغيير سياسي جوهري في البلاد. اثار ذلك القرار غضبا لدى الجهات الحقوقية الدولية، ولكن حلفاء الخليفيين لم يتخذوا موقفا مبدئيا ضد هذا التعسف، ولم يطالبوهم بالغاء ذلك القرار، الامر الذي شجعهم على الاستمرار في سحب الجنسيات في السنوات اللاحقة، حتى بلغ عدد البحرينيين الاصليين الذين سحبت جنسياتهم قرابة الالف. وعندما اصبح ذلك الاجراء سخيفا حقا صدرت اوامر من الاسياد باعادة الجنسية للبعض، فاصبح عدد المحرومين من الجنسية اكثر من 500 شخص.

الجنسية حق لكل مواطن، خصوصا اصحاب البلاد الاصليين في البلدان التي يتم احتلالها من قوى اجنبية، مثل فلسطين والبحرين. ومن المؤكد ان اي نظام لا يستطيع ان يسحب من اي مواطن شعوره بالانتماء للبلد الاصل الذي نما فيه وترعرع، خصوصا اذا كان اسلافه قد عاشوا في تلك البلاد. والشعب البحراني الاصلي له جذوره التاريخية الممتدة قرونا، بينما الخليفيون يعتبرون طارئين على البلاد لانهم احتلواها بالقوة الغاشمة في عدوان وحشي ادى لقتل الآلاف قبل قرنين وربع تقريبا. مشكلة الخليفيين انهم لم يكتفوا باحتلال البلاد بل انتهجوا منذ البداية سياسات عدوانية تهدف لتغيير تركيبة البلاد لكي لا تتضح غربتهم على البلد وتاريخه وثقافته. ولديهم مشكلة اخرى تتصل بغرورهم واستكبارهم، فقد رفضوا منذ البداية الانصهار في الوطن والشعب، وفضلوا العيش منفصلين عن السكان الاصليين (شعبة وسنة). فقد رفضوا التداخل معهم في المناطق السكنية واتخذوا من الرفاع مقرا لاقامتهم. كما وضعوا خطوطا حمراء اخرى منها رفض التزاوج مع السكان الاصليين، او التفاعل الثقافي والفكري معهم. ولكي يكرسوا حالة التباعد عمدوا لسياسة فصل عنصري واضحة، ورفضوا تمازج السكان او تجاوز التباينات المذهبية مثلا، فلم يسمحوا بتقارب عملي خصوصا في القضايا السياسية. وما ان يلاحظوا تقاربا بين علماء الدين من السكان الاصليين حتى يفتعلوا قضايا تتيح لهم التدخل لمنع التقارب على اي صعيد. كما رفضوا الاعتراف بشعب بحراني واحد، ولم يقبلوا يوما ان يتحاوروا مع مثليه، بل سعوا للتعاطي مع كل مكون منفصلا عن المكونات الاخرى. كل ذلك من اجل منع قيام وحدة وطنية على غرار ما جرى خلال الوجود البريطاني عندما انتفض الشعب مرات عديدة وكشف قوته كوحدة شعبية متكاملة.

مع ذلك لم يطرأ تغير جوهري على الموقف الشعبي الراض للاحتلال الخليفي. هذا الشعب الذي تمرد على اساليب التمييز والفصل التي تمارسها العصاةة الخليفية، استمر في معارضته الحكم الشرير وسعى لتغييره مرارا طوال القرن الاخير. وما اكثر الذين تعرضوا للقمع الخليفي المنظم الذي نجم عنه استشهاده المئات وابعاد الآلاف وقتل المئات. وجاءت جريمة سحب الجنسية البحرانية من المئات لتعمق الازمة وليس حلها. فما اكثر الذين سحبت جنسياتهم تعسفا وهم يرزحون في السجن او يعيشون في المنافي، وهدف ذلك كسر معنويات الثوار واعتبار فقدان الجنسية رادعا يمنع المواطنين الاصليين من المشاركة في مشروع التحرير الوطني الذي يهدف لازالة الكابوس الخليفي عن صدور

البقية على صفحة 8



22 أكتوبر 2020

واصل شعب البحرين مسيراته المنددة بالخيانة الخلفية لـ فلسطين وشعبها. ويعبر بشكل واضح وشجاع رفضه التطبيع الخليفي باسم البحرين مع قوات الاحتلال التي تمارس اشنع اساليب القمع والتنكيل مع ابناء فلسطين.



## استمرار مطالبة السعودية بوقف التدخل في البحرين

واصلت المعارضة البحرانية اعتصامها الاسبوعي امام السفارة السعودية في لندن، لمطالبة الرياض بسحب قواتها التي تحتل البحرين منذ منتصف مارس 2011. والصورة اعلاه التقطت للاعتصام الذي اقيم عصر الاربعاء 21 اكتوبر بحضور عدد من المهتمين بالقضية. وبرغم انتشار الجائحة الا ان العدد المحدود من المارة ابدى تفاعلا مع الاعتصام خصوصا بعد ان اطلع على البيان الذي وزعه المشاركون.



## البحرانيون يتظاهرون من اجل رسول الله

عبر المواطنون البحرانيون عن غضبهم تجاه فرنسا بعد ان أساء رئيسها، ايمانويل ماكرون، كلامه حول الاسلام، ودافع عن نشر الريبوسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول عليه افضل الصلاة والسلام.



## ضغوط لاقناع المدعويين بعدم حضور قمة الـ 20 بالسعودية

في 7 اكتوبر نظمت منظمة العفو الدولية في باريس وقفة تضامنية مع سجناء الرأي في المعتقلات السعودية، وذلك بمناسبة انعقاد قمة العشرين في الرياض. رفع المشاركون لافتات وصور لعدد من السجناء الرجال والنساء، بهدف الضغط على حكام الدول المشاركة للمطالبة باطلاق سراح هؤلاء المظلومين. كما هدف المشاركون للضغط على الجهات المدعوة بعدم حضور مؤتمر في بلد يعتقل النساء والرجال باعداد كبيرة ويضطهد من يطالب بحقه او يعبر عن رأيه بأسلوب سلمي. واتردى المشاركون صور النساء المعتقلات على وجوههم.

## ضغوط برلمانية على الحكومة البريطانية للكشف عن طبيعة عمل صندوق العمل المشترك

صندوق مخصصاته 20 مليون جنيه استرليني سنويا تصرف لتمويل برامج في دول الخليج وفي مقدمتها البحرين. دفعت حالة السرية وغياب الشفافية النائب ديفيد ليندين لتقديم طلب لعقد جلسة برلمانية لمناقشة فعاليات صندوق العمل المشترك Integrated Action Fund الذي يستخدم لتمويل بعض جوانب السياسة البريطانية في دول مجلس التعاون. تدهور أوضاع المعتقلين السياسيين في البحرين أثرت خلال الجلسة وذكر بالخصوص الرمز حسن مشيمع وعلي حاجي وعلي الوزير. فيما اشاد نائب آخر بنشاطات ومصادقية معهد البحرين للحقوق والديمقراطية بيرد في توثيق الانتهاكات. وفي ختام الجلسة تعهدت الحكومة ولاول مرة بنشر تقرير حول أوجه صرف مخصصات الصندوق.



## الخليفيون يدخلون البلاد نفق التطبيع المظلم

المطبعة لن تستفيد اقتصاديا. فمن الواضح أن هذه الدول وخاصة البحرين سوف تزيد من انفاقها الأمني عبر شراء الأسلحة وبرامج التجسس الإسرائيلية، والإستعانة بالخبرات الإسرائيلية في ترسيخ الاحتلال، خاصة وأن القاسم المشترك بين الخليفيين والصهاينة أن كليهما محتلين.

ولذا فإن العوائد الاقتصادية من التطبيع سيدفع ثمنها شعب البحرين، الذي يمر بأزمة اقتصادية ستتفاقم مع وضع قطار التطبيع على السكة. كما وأن القمع سيزداد وستشهد السجون مزيدا من المعتقلين مع تشديد القبضة الأمنية عبر الإستعانة بالخبرات الإسرائيلية.

وبالمختصر المفيد فإن التطبيع الخليفي مع الصهاينة سوف يدمر حاضر البحرين ومستقبلها، وهو خطر يستشعره اليوم شعب البحرين الذي لن يجد من خيار أمامه سوى الإصطفاف خلف المحور المعادي لإسرائيل في المنطقة بعد أن بلغ السيل الزبى وتمادت العائلة الخليفية في ظلمها وطغيانها وإلى الحد الذي تضع فيها مستقبل البحرين في خطر.

متطور تكنولوجيا ومتفوق على العرب، الأمر الذي يكرس حالة الشعور بالنقص المتجذرة في نفوس المهزومين الذي رفعوا راية الاستسلام، وهي حالة تسمح بتقبل الوجود الصهيوني بنفس الصورة التي رقص فيها وفد من حركة حباد المتطرفة عند باب البحرين على انغام أغنية تدعو لهدم المسجد الأقصى.

وليس مستبعدا ان يتم حجب آيات قرآنية ونصوص دينية تتعرض لبنني إسرائيل! وسيكون وعاظ السلاطين على أهبة الإستعداد لإصدار فتاوى بهذا الشأن مستشهدين باتفاقيات الصلح التي أبرمها الرسول الأكرم مع يهود المدينة. فيما سيتم العمل على محو فلسطين ومأساة الشعب الفلسطيني من ذاكرة الأجيال.

اقتصاديا فقد أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأن اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين ستدر المليارات على إسرائيل. وهذا يعني بأن الدول

البحرين اليوم أدخلت العائلة الخليفية الحاكمة البحرين في نفق مظلم يهدد حاضر البلاد ومستقبلها منذ أن أبرمت اتفاق التطبيع مع "إسرائيل" في 15 سبتمبر الماضي برعاية من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أطلق عليه اسم اتفاق إبراهيم، في ضحك على ذقون الحاكم العرب عبر الإيحاء لهم بأنهم أبناء عمومة مع الصهاينة.

هرول الخليفيون نحو التطبيع غير مكثرئين لنداعياته الأمنية والسياسية والاقتصادية على البلاد المثقلة بالهموم. فما يهم آل خليفة هو كرسي حكمهم، أما البحرين فبالنسبة لهم غنيمة استولى عليها جدهم أحمد الذي يطلقون عليه لقب الفاتح لأنه احتل أرضا يدين أهلها بالإسلام!

ولذا فإن هذه العائلة المنبوذة داخل البحرين وبعد أن أيقنت بأنها قطعت كافة حبال الود مع الشعب البحراني، تلعب اليوم بأخر ورقة تظن أنها ستحفظ لها ملكها المهترئ. فقد فشلت فشلا ذريعا بالرغم من بطشها واستعانتها بقوات أجنبية في إركاك الشعب الذي قرر المفاصلة معها ونبذها.

الورقة الصهيونية هي آخر ما في جعبتها! وقد بان هدف التطبيع وهو تعزيز امن العائلة الخليفية، عندما زار البحرين رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين، بعد مرور بضعة أيام على توقيع اتفاقية التطبيع في واشنطن. فالزيارة فسرت على انها تدشين لعهد جديد من التعاون الأمني والمخابراتي مع الكيان الصهيوني وليس لها علاقة بحقوق الفلسطينيين أو السلام المزعوم.

أول تداعيات هذا التعاون، هو ان أرض البحرين ستكون مستباحة أمام جهاز الموساد الذي سيصول ويجول فيها، تحت ذريعة مكافحة الأنشطة الإيرانية في المنطقة. إذ من المتوقع أن تتحول البحرين إلى مقر أساسي لجهاز الموساد في منطقة الخليج. كما انه ليس من المستبعد أن تسمح العائلة الخليفية بفتح قاعدة عسكرية للكيان الصهيوني في البحرين او على الأقل قدوم قوات بحرية إسرائيلية.

وما يهم الكيان الصهيوني اليوم هو التمدد داخل الدول العربية، فما عجزت عن الحصول عليه عبر الحروب مع الدول العربية ستحصل اليوم عليه عبر اتفاقيات التطبيع التي ستمكن "إسرائيل" المتفوقة على الدول العربية تقنيا وعسكريا من التمدد بشكل لا يختلف عن الاحتلال. وستصبح هذه الأنظمة الضعيفة تحت رحمة "إسرائيل" التي ستصول وتجول وستكون لديها اليد الطولى حتى في تعيين حكام هذه البلدان.

هذا التمدد سيكون مصحوبا بغزو ثقافي وغسيل للأدمغة، وهو أخطر تداعيات التطبيع. فإسرائيل ستتحول إلى صديق وليس عدو، وهي صديق

## سفارة إسرائيلية سرية في البحرين منذ أكثر من عقدا!

خدمات استشارية للشركات الغربية المهمة بالاستثمارات غير النفطية في الخليج - خاصة في مجالات التكنولوجيا الطبية والطاقة المتجددة والأمن الغذائي وتكنولوجيا المعلومات.

يزعم الموقع أن شبكة اتصالات الشركة القوية في البحرين وفي المنطقة تساعدها في إبرام الصفقات. كانت الشركة في الواقع توظف نوعًا محددًا جدًا من الموظفين: دبلوماسيون إسرائيليون يحملون جنسية مزدوجة.

أحد المساهمين المدرجين في السجلات العامة هو بريت جوناتان ميلر - مواطن من جنوب إفريقيا تم تعيينه في عام 2013 قنصلاً عامًا لإسرائيل في مومباي.

المساهم الثاني، إيدو مويد، مواطن بلجيكي يعمل اليوم كمسئق إلكتروني بوزارة الخارجية الإسرائيلية. وكان على رأس مجلس إدارة الشركة إيلان فلوس، وهو بريطاني الجنسية والآن نائب المدير العام لشؤون الاقتصاد بوزارة الخارجية الإسرائيلية. في عام 2018، عينت الشركة رئيسًا تنفيذيًا جديدًا - مواطن أمريكي لا يمكن الكشف عن اسمه. تم استبداله مؤخرًا بدبلوماسي إسرائيلي آخر يحمل جنسية مزدوجة.

لم تكن سوى مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين في البحرين على علم بالمهمة السرية. أشار الكاتب إلى ان مسؤولين إسرائيليين أخبروه أن المهمة السرية قامت بالفعل بالترويج لمئات الصفقات التجارية التي أبرمتها الشركات الإسرائيلية في البحرين. كما عملت كقناة اتصالات سرية للحكومة الإسرائيلية.

و يوم الأحد الماضي وبعد دقائق من التوقيع على بيان مشترك بشأن إقامة علاقات دبلوماسية في المنامة، سلم مسؤول إسرائيلي وزير خارجية البحرين مذكرة بطلب فتح سفارة حقيقية في المنامة.

ويقول مسؤولون إسرائيليون إن البنية التحتية موجودة بالفعل إلى حد كبير بفضل المهمة السرية.

وقال أحدهم لموقع لأكسيوس: "كل ما علينا فعله هو تغيير اللافتة على الباب."

كشف الكاتب الإسرائيلي "باراك رافيد" في مقالة له في موقع أكسيوس الأربعاء 21 أكتوبر عن وجود سفارة سرية لإسرائيل في المنامة، تمارس مهامها الدبلوماسية منذ أكثر من عقد.

وأوضح الكاتب أن إسرائيل تنشط دبلوماسيا من خلال شركة واجهة مدرجة كشركة استشارات تجارية، لافتا إلى أن الأمر ظل طي الكتمان لمدة 11 عاما بموجب أوامر حظر من الحكومة الإسرائيلية، مبينا أن تقريرا قصيرا أظهر ذلك عن ذلك في أخبار القناة 11 الإسرائيلية الأسبوع الماضي.

بدأت القصة بمفاوضات حول مهمة دبلوماسية سرية محتملة في 2007-2008 من خلال سلسلة من الاجتماعات السرية بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك، تسيبي ليفني، ونظيرها البحريني خالد الخليفة.

قال مسؤولون إسرائيليون إن علاقتهم الوثيقة، إلى جانب قرار خصمها الإقليمي قطر بإغلاق البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في الدوحة، أفنعت السلطات بالموافقة على افتتاح بعثة إسرائيلية سرية في المنامة.

تم في 13 يوليو 2009، تسجيل شركة تسمى "مركز التنمية الدولية" في البحرين. كانت واجهة توفر غطاءا للدبلوماسية الإسرائيلية.

وفقًا للسجلات العامة في البحرين، قدمت الشركة خدمات التسويق والترويج التجاري والاستثمار. لكن الشركة غيرت اسمها في عام 2013، ولم يكشف عن الاسم الحالي لأسباب أمنية.

وبحسب موقع الشركة على الإنترنت، فإنها تقدم



## وفد إسرائيلي برفقة وزير الخزانة الأميركي يلتقي الخلفيين في قصورهم

وفي فعالية رسمية في البيت الأبيض، كان على رأسها ترامب، ورئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، ووزير خارجية البحرين عبد اللطيف الزياني، وقع نتنياهو وابن زايد والزياني على اتفاق الخيانة والعار الذي رفضه الفلسطينيون ودانه المسلمون مؤكدين أنه خيانة للشعب الفلسطيني.

وتتزامن هذه التطورات في التطبيع العربي، مع مصادقة الاحتلال الإسرائيلي على بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية بالضفة الغربية المحتلة، وسط تنديد دولي. واحتج البحرانيون على هذه الزيارة التي اعتبرها تدنيساً لأرضه وتكريساً للخيانة الخلفية لفلسطين وشعبها. فنظم مظاهرات عديدة واطلق صرخات الرفض والاستنكار، وغرد ناشطون ضد الجريمة الخلفية. واستمر الطاغية بسياسة اضطهاد الشعب والوطن، واعتقال معارضي سياسته الاجرامية.



المحادثات ستركز على مجالات مثل التمويل والطيران. وكانت الإمارات والخلفيون قد قرروا خيانة الامة وتحدي مبادئها ومواقفها باتفاق وقعوه في 15 أيلول/سبتمبر الماضي، على اتفاق "التطبيع" مع تل أبيب في واشنطن، بحضور الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

في 18 أكتوبر قام وفد إسرائيلي يرافقه وزير الخزانة الأميركي بزيارة البحرين لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الناشئة اثر تطبيع الخلفيين والإمارات مع الكيان الإسرائيلي. ورافق الوفد في رحلته على متن طائرة تابعة لشركة طيران العال "الإسرائيلية" وزير الخزانة الأميركي، ستيف منوتشين، الذي قال مكتبه إن المهمة تهدف إلى "تعاون اقتصادي موسع بين "إسرائيل" والبحرين والإمارات.

وفي حضور منوتشين بمطار بن غوريون في "تل أبيب"، قال أفيبير كويتز المبعوث الأميركي في الشرق الأوسط إن "إسرائيل" والبحرين ستوقعان بياناً مشتركاً لإقامة علاقات في المجالات السياحية والمصرفية والدبلوماسية. وتحدث في المطار أيضاً منير بن شبات مستشار الأمن القومي ورئيس وفد الاحتلال الإسرائيلي فقال إن

### كشف مدوّ لصحيفة عبرية عن "شيخة خليفية" مهدت للتطبيع

كشفت صحيفة "جيروزالم بوست" العبرية، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي سابق، مفاجئة مدوية بشأن هوية الشيخة البحرينية التي مهدت الطريق لإقامة علاقات بين البحرين والاحتلال الإسرائيلي. وقالت الصحيفة العبرية، أن وزير الاتصالات الإسرائيلي السابق، أيوب قرا، قوله أن علاج مشافي الاحتلال للشيخة البحرينية فاطمة بنت خليفة عام 2010 ساهمت في تهديد الطريق نحو إقامة العلاقات مع سلطات البحرين. وأشارت إلى أن قرا، الذي كان وزيراً في حكومة بنيامين نتنياهو حتى عام 2019، تحدث عن أنه قبل 10 سنوات ساعد في تسهيل علاج الشيخة البحرينية في مستشفى رامبام في حيفا، مع التركيز على خلق فرصة لعلاقات رسمية بين "إسرائيل" والبحرين. وجاء حديث المسؤول الإسرائيلي السابق خلال المنتدى الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني السنوي الثاني، الذي عقد عبر الإنترنت بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وقال الوزير قرا: "كانت هذه بداية العملية، اعتقدت حينها أنه لدينا فرصة لإقامة علاقات جيدة مع دول الخليج (الفارسي)". وأشار قرا إلى أن الحادثة برمتها كانت "سرية للغاية"، ولم يعرف بحدوثها سوى الأميرة وزوجها ورئيس الوزراء نتنياهو، مضيفاً: "كانت مريضة للغاية وتعتقد أنه يمكن علاجها في "إسرائيل". وساعد قرا الزوجين للاستقرار في فندق إسرائيلي لمدة شهر بعد الخروج من المستشفى، قبل عودتهم إلى البحرين.

ويزعم المطبوعون ان الاحتلال لديه امكانات جيدة بالنسبة الى المجال الصحي حتى يتخذوا من هذه المزارع كمبرر للتطبيع مع الكيان الصهيوني، لاسيما وان المسؤولين الصهاينة يؤكدون ان علاقتهم ببعض دول مجلس التعاون تعود الى عشرين سنة مضت يعني بلا شك هي سبقت زيارة هذه المريضة للمشفى الإسرائيلي.

### السلطات الخليفية تجرم منتقدي التطبيع

البحرين اليوم - المنامة تعهدت وزارة الداخلية الخليفية باتخاذ "خطوات قانونية" ضد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي الذين ينتقدون صفقة التطبيع مع إسرائيل. وقالت المديرية العامة لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية في بيان إنها تراقب حسابات مواقع التواصل الاجتماعي التي تعمل على "تشويه سمعة" البحرين نتيجة اتفاقها مع إسرائيل. وزعمت أن هذه الانتقادات "تنتشر الفتنة" وتشكل خطراً على السلم والاستقرار الوطني ويديرها "هاربون" خارج البلاد. وكانت السلطات الخليفية وقعت اتفاق التطبيع مع إسرائيل في 15 سبتمبر الماضي، برعاية الرئيس الأميركي دونالد ترمب في واشنطن. ولقي الاتفاق موجة من التنديد وخرجت في البحرين تظاهرات تندد بماوصفته باتفاق الخيانة، حيث أحرق العلم الإسرائيلي.

### صحيفة عبرية تعمم قرار النظام على جميع البحرانيين

عممت صحيفة عبرية قرار النظام الحاكم في البحرين بالتطبيع واقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي على جميع الشعب البحريني. العالم - الاحتلال وكتبت صحيفة "إسرائيل اليوم"، اليوم الأحد: "حياكم الله يا أهل البحرين"، قبل أن تضع بجوارها علم البحرين. يأتي ذلك، في وقت يتوجه وفد إسرائيلي إلى المنامة، للإعلان عن انطلاق العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، بعد توصلهما إلى اتفاق تطبيع بوساطة أمريكية، الشهر الماضي. ويرى الفلسطينيون في اتفاقي الإمارات والبحرين مع الكيان الإسرائيلي "خيانة"، مستندين في ذلك إلى التوافق العربي الذي ظلّ سارياً إلى حينه حول عدم التطبيع مع إسرائيل قبل التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وترفض الشعوب العربية والاسلامية أي تطبيع أو علاقات مع الكيان الإسرائيلي، وشهد الشارع البحريني العديد من المسيرات الشعبية ضد التطبيع مع الاحتلال، كما أصدرت أحزاب المعارضة البحرينية بيانات رفضت فيها التطبيع مع الاحتلال.



## ملفات الإضطهاد: علي فاضل عباس



رغم هذا التعذيب، لم يعترف علي. بعد حوالي شهر من اعتقاله، سُمح له بالاتصال بأسرته لأول مرة أثناء وجوده في مركز احتجاز الحوض الجاف.

علي متهم بالانضمام إلى خلية إرهابية وتلقي الأموال والمفرقات النارية لصالحها، بهدف تعطيل الدستور والقوانين البحرينية ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من أداء مهامها. بعد سبعة أشهر من اعتقاله، حضر علي جلسته القضائية الأولى. إلا أنه لم تتم إدانته حتى الآن، حيث تم تأجيل جلسة النطق بالحكم حتى 28 أكتوبر 2020.

حاليًا، نظرًا لتفشي فيروس كورونا، تم استبدال الزيارات العائلية بمكالمات الفيديو. في البداية، كان علي يتصل بوالديه بانتظام، لكنه حاليًا يتصل بأسرته مرة كل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. وفي سبتمبر 2020، انتشر الجرب بين السجناء في مركز احتجاز الحوض الجاف بسبب إصابة سجين جديد به فأصيب علي نتيجة ذلك. في 12 سبتمبر 2020، اتصل علي بأسرته لإبلاغهم بتدهور حالته وطلب منهم إحضار دواء له، فتحسنت حالته بعد استخدام الدواء. ومع ذلك، نُقل جميع السجناء الآخرين فيما بعد إلى غرفهم باستثناء علي، الذي نُقل إلى غرفة يتشارك فيها مع سجناء أجانب لا يمكنه التواصل معهم على الإطلاق. وعلى الرغم من انتشار فيروس كورونا، لم يتم تزويد علي بأي حماية مثل الأقنعة أو القفازات. إذا لم يتم نقل علي من زنزانه، التي يقاسمها مع سجناء أجانب لا يستطيع التواصل معهم على الإطلاق، تعترزم عائلة علي تقديم شكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات في الأيام المقبلة وطلب إعادته إلى زنزانه الأساسية. إن اعتقال علي وإخفاه قسرًا وتعذيبه واحتجازه في ظروف غير إنسانية وغير صحية ينتهك

كان علي فاضل عباس مخلص معاملات في كراج يبلغ من العمر 21 عامًا عندما تم اعتقاله تعسفيًا في عام 2019 في مطار البحرين الدولي أثناء عودته من العراق، حيث زار هناك العتبة الحسينية في ذكرى الأربعين لاستشهاد الإمام الحسين. هو الآن محتجز في مركز احتجاز الحوض الجاف، وقضى حوالي عام في انتظار صدور حكمه.

عندما وصل علي إلى المطار في 31 أكتوبر 2019، تم استجوابه بشأن رحلته قبل اعتقاله. قام ضباط مدنيون من إدارة الجوازات باعتقال علي دون إبراز مذكرة توقيف، وتم تحويله إلى مديرية التحقيقات الجنائية للتحقيق معه. تعرض علي للاختفاء القسري خلال الساعات القليلة الأولى من اعتقاله. علمت أسرة علي با اعتقاله من أصدقائه الذين كانوا معه لأن لم يتم إبلاغهم باعتقاله بشكل رسمي. تلقت الأسرة مكالمة من علي بعد ساعات من اعتقاله لإبلاغها بأنه موجود في مديرية التحقيقات الجنائية.

خلال وجوده التحقيقات، سُئل علي عن أسماء الأشخاص في المدينة الذين شاركوا في المظاهرات ضد النظام. لكنه كان يردد دائمًا أنه لا يعرف أسمائهم، وأنه لم يشارك في أي نشاط يتعلق بالثورة أو التجمهر. ثم نُقل إلى "مبنى الاستجوابات" (المبنى 15) في سجن جو، حيث تم استجوابه وتعذيبه لمدة 8 أيام لمدة 9 إلى 11 ساعة في اليوم. بعد ذلك نُقل إلى مديرية التحقيقات الجنائية في العديلية وبقي هناك لمدة 15 يومًا، قبل نقله إلى مركز احتجاز الحوض الجاف. في بداية الاستجواب، لم يتم توكيل محامٍ لعلّي بعد، وبالتالي لم يكن لديه حق الاستعانة باستشارة قانونية. عندما عين علي محامياً، كان لا يزال ممنوعاً من حضور التحقيق. بعد 23 يومًا من اعتقاله، مثل علي أمام قاضي في النيابة العامة.

الدستور البحريني وكذلك الالتزامات الدولية التي تعتبر البحرين طرفًا فيها. ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. نظرًا لعدم تقديم مذكرة توقيف، وبالنظر إلى أن علي لم تتم إدانته بعد، يمكننا أن نستنتج أن علي تم اعتقاله بشكل تعسفي من قبل السلطات البحرينية.

وفقًا لذلك، تدعو منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين السلطات البحرينية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من خلال التحقيق في جميع مزاعم التعذيب لضمان المساءلة وضمان إجراءات المحاكمة العادلة. كما تحث المنظمة البحرين على نقل علي فوراً إلى زنزانه أخرى تتمتع بظروف صحية وأمنة، ووضع علي مع النزلاء الذين يمكنه التواصل معهم، وتزويده بالأقنعة والقفازات للحماية من فيروس كورونا.

## فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي يعتبر سجن تسعة بحرينيين اعتقالاً تعسفياً

موسى جعفر محمد علي؛ معتقلون في سجن جو ومركز احتجاز الحوض الجاف، وقد أدينوا بشكل غير قانوني وعانوا من عدد كبير من الانتهاكات غير القانونية لحقوق الإنسان.

واكد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي حرمان المعتقلين من حريتهم لمجرد التعبير عن آراءهم ومن المحاكمة العادلة. واحتجازهم مطولاً وبالتمييز ضدّهم لأسباب دينية. ما يشكل انتهاكاً لقوانين حقوق الإنسان بهذا الشأن، لافتاً إلى تعرضهم للتعذيب.

ومن جانبها أبدت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) دعمها لتوصيات الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي وجددت دعواتها للإفراج الفوري عن الأفراد التسعة الذين لا يزالون محتجزين حالياً. كما رحبت

قانوني، والحصول على مقابل مالي وتعويضات أخرى، بما في ذلك تجديد وثائق هويتهم (كدليل على استعادة الجنسية) وشطب سجلات السوابق الجنائية التابعة لهم وفقاً للقانون الدولي.

وفي وضع وباء كورونا العالمي الحالي والتهديد الذي تشكله أماكن الاحتجاز، دعا الفريق العامل الحكومة إلى عدم التردد، بل إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الإفراج الفوري عن الأفراد التسعة. وجد الفريق العامل أن الأفراد التسعة وهم: حسين علي حسن خميس، قاسم أحمد علي حسن المالكي، جواد رضا أحمد عبد النبي أحمد الطريقي، علي حسين أحمد سلمان أحمد العالي، حسن علي عبد الله حسن سلمان فتيل، أحمد محمد حسن ميرزا حسن كاظم، حسين علي محسن علي مهنا، منصور عبد الواحد حسن محمد الدولابي وحسن

البحرين اليوم - جنيف

عدّ فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي اعتقال تسعة بحرينيين انتهاكاً للعديد من قوانين حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالاحتجاز التعسفي، مطالباً حكومة البحرين باتخاذ إجراءات فورية لتصحيح وضعهم.

جاء ذلك في رأي عبّر عنه الفريق بتاريخ 18 سبتمبر 2020، ونُشر مؤخراً على الموقع الإلكتروني للفريق العامل وورد في تقريره السنوي الذي يُقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان.

يتناول الرأي، الذي اعتمده الفريق العامل في جلسته الثامنة والثمانين، قضايا تسعة أفراد أدانتهم المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة في البحرين في 16 أبريل 2019 في قضية أُطلق عليها قضية حزب الله البحرين، عقب محاكمة جماعية غير عادلة. وجد

الفريق العامل أن قضاياهم تظهر نمطاً من الاعتقال غير المبرر قضائياً واستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات؛ كما أدين المتهمون من قبل الحكومة البحرين لتورطهم في خلية إرهابية أُطلق عليها "حزب الله البحرين".

ودعا الفريق إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين بشكل غير

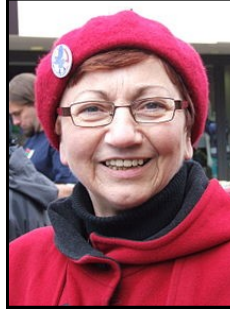


## أعضاء من البرلمان الألماني يوجهون أسئلة لحكومتهم حول حالة حقوق الإنسان في البحرين

كانت الظروف، وقد طلب من الحكومة البحرينية الامتناع عن تنفيذ أي عملية إعدام جديدة". لكن حكومة البحرين استمرت بتنفيذ عمليات الإعدام، واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان. فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان الجارية وسيادة القانون في البحرين، استجوب النائب أوميد نوريبور، في العام الماضي في 9 أغسطس 2019، الحكومة الألمانية فيما يتعلق بإعدام سجنين بحرينيين. بعد ثلاثة أيام، ردت الحكومة قائلة: إن الحكومة الفيدرالية ستواصل العمل من أجل حقوق الإنسان وسيادة القانون في البحرين، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، وتوحيد الجهود مع شركاء الاتحاد الأوروبي لرفع قضية إلغاء عقوبة الإعدام. عقوبة مع الحكومة البحرينية، التحالف مع شركاء الاتحاد الأوروبي لإثارة قضية إلغاء عقوبة الإعدام مع الحكومة البحرينية. ولكن منذ ذلك الحين، بدأ البرلمان الألماني غير مهتم، حيث توقف طرح المزيد من الأسئلة على الحكومة بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية وعقوبة الإعدام.

بالمواضيع التالية: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم حظر سفر المواطنين الألمان إلى البحرين. تدخل السعودية في كل من البحرين والحرب في اليمن، وما إذا كان ذلك لمصلحة السياسة الأمنية الألمانية. قيمة صادرات الأسلحة للبحرين ودول الخليج الأخرى.

في العاشر من فبراير 2017، أثارت النائبة إنجي هوغر أسئلة مفصلة بشأن عقوبة الإعدام في البحرين؛ وتساءلت النائب كيف ستحاول الحكومة الألمانية منع إعدام محمد رمضان عيسى وحسين علي موسى وماهر عباس خميس. ردت الحكومة بأن موقف ألمانيا واضح: "عقوبة الإعدام هي عقوبة لاإنسانية نرفضها مهما



منذ عام 2011، طرح أعضاء البرلمان الألماني، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية يسارية؛ أسئلة على الحكومة الألمانية في أربعين مناسبة على الأقل فيما يتعلق بمسألة صادرات الأسلحة وحالة حقوق الإنسان في البحرين. بعد الاحتجاجات التي حصلت في البلاد عام 2011 والتي كانت مؤيدة للديمقراطية؛ طرحت النائبة سفيتم داغلين التابعة لحزب اليسار، أول سؤال برلماني ألماني في 7 مارس 2011. كان السؤال يتعلق بتصدير معدات الشرطة وتكنولوجيا المعلومات إلى البحرين وغيرها من دول الخليج، وكذلك إلى دول مثل ليبيا واليمن. أثار السؤال كذلك قضايا متعلقة بالتدريب والمساعدة التقنية، التي تُمنح لقوات الأمن لقمع الاحتجاجات التي غالبًا ما تكون عنيفة. في العام نفسه، أرسلت المملكة العربية السعودية قوات الأمن لدعم الحكومة البحرينية؛ وهذه الحكومة متهمة بإصدار أوامر بشن هجمات عنيفة على المتظاهرين السلميين. في 21 مارس 2011، أثارت النائبة إنجي هوغر التابعة أيضاً للحزب اليساري، مخاوف بشأن علاقة الحكومة الفيدرالية بالمملكة العربية السعودية. في 4 أبريل 2011، تساءل النائب جان فان أكين عن سبب استمرار الحكومة الألمانية بتصدير الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية على الرغم من تورط السعودية في البحرين.

تُظهر قاعدة بيانات البرلمان الألماني حول الأسئلة البرلمانية، أنه بين عامي 2011 و 2012 طرح أعضاء البرلمان أسئلة تتعلق بالمواضيع التالية: إذا كانت الحكومة تعتبر سياسة تصدير الأسلحة الحالية مناسبة، لا سيما في ضوء القمع الدموي للاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية وتدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين. أنواع صادرات الأسلحة إلى البحرين والدول المذكورة سابقاً. كيف قيمت الحكومة الفيدرالية حالة حقوق الإنسان في البحرين.

في 4 يونيو 2014، طرح الحزب اليساري سلسلة من الأسئلة بشأن السلوك المتناقض للحكومة؛ فتساءلوا لماذا قررت الحكومة دعم المعارضة في سوريا وليس في البحرين. ففي البحرين، يُخضع غالبية السكان الشيعة من قبل عائلة آل خليفة السنية ومؤيديهم للقمع؛ ورغم ذلك التزمت الحكومة الصمت مع بقاء النظام البحريني غير محمي. ولكن مع ذلك، في إطار الصندوق الاستئماني لإنعاش سوريا، قدمت الحكومة الألمانية الدعم للمعارضة السورية للمساعدة في إنشاء هيكل إدارية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. إضافة إلى ذلك، من خلال مساهماتهم في المجموعة الدولية لأصدقاء الشعب السوري، تم تخصيص أموال إضافية لقوات المعارضة السورية.



بالإضافة إلى ذلك، في 22 أغسطس 2014، أثار النائب أوميد نوريبور التابع لحزب الخضر، مخاوف من أن معدات المراقبة التي تبيعها الشركة الألمانية البريطانية Gamma\Finfisher كانت تُستخدم من قبل

الحكومة البحرينية ضد أفراد المعارضة السياسية. منذ عام 2015، ارتبطت الأسئلة البرلمانية الألمانية

## ادانات في البرلمان الأوروبي لانتهاكات حقوق الإنسان بالبحرين

الصادرة بحق الرجلين، مما يعني أنهما الآن معرضان لخطر الإعدام الوشيك بعد نفاذ جميع سبل الانصاف القانونية الأخرى. وإستتكرت المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة المختلفة، بشكل علني حرمان السيد رمضان والسيد موسى من الحق في محاكمة عادلة.

بناءً على هذه المخاوف، طلب أعضاء البرلمان الأوروبي من الممثل الأعلى للبرلمان الأوروبي أن يعارض علناً استخدام عقوبة الإعدام، وخاصة في قضيتي محمد رمضان وحسين موسى، والدعوة إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. كما طالبوا أن يستخدم الممثل الأعلى نفوذه للضغط على البحرين ومحاسبة المسؤولين عن التعذيب. أخيراً، طالبت الرسالة الاتحاد الأوروبي بإنشاء حوار حول حقوق الإنسان مع البحرين والبقاء يقظاً بشأن التطورات في منطقة الخليج، وحث البحرين على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وجّه 15 عضوًا في البرلمان الأوروبي رسالة إلى الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، في أكتوبر الجاري، وأثاروا القلق بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين، كما أدانوا بشدة استخدام البلاد لعقوبة الإعدام. وفقاً للرسالة، 23 شخصاً من أصل 34 حكم عليهم بالإعدام منذ 2014 تعرضوا للتعذيب وخضعوا لمحاكمات غير عادلة. كانت قناعات هؤلاء الأفراد ذات دوافع سياسية. بعد أن استأنفت البحرين تنفيذ أحكام الإعدام عام 2017 بعد وقف لهذا القرار استمر سبع سنوات، أعدم ثلاثة رجال على الرغم من وجود أدلة على الاعتقال التعسفي وادعاءات التعذيب والحرمان من الاستشارة القانونية المناسبة.

كما أن هذه الرسالة تسلط الضوء (تدعو للقلق أو تثير) على قضيتي محمد رمضان وحسين موسى، اللذين أدينا في محاكمة غير عادلة اعتمدت بشكل كبير، إن لم يكن بالكامل، على أدلة تم الحصول عليها عن طريق التعذيب. في تموز 2020، أيدت محكمة التمييز عقوبة الإعدام



## السلطات السعودية تحاول تغيير وجه القطيف عبر مهرجانات مزعومة على أنقاض المسورة

القطيف، في فصل يعكس ما تحكيه السطة في استهداف المنطقة ومحاوله تغيير وتبديل هويتها الثقافية والدينية والاجتماعية، وفق ما وصف مصدر أهلي خاص لـ "مرآة الجزيرة" منتقداً الممارسات التي تحاك ضد القطيف ومحاولات إدخال مفاهيم التغريب عليها رغم اعتزازها بالمحافظة على تفاصيلها التزامها وعاداتها وتقاليدها الدينية والاجتماعية، التي تبند كل البعد عما روج له في هذا المهرجان المزعوم، الذي لا يحاكي حرائر القطيف لا من قريب أو من بعيد.

ويحكي المصدر أن النظام ومنذ تهديمه لحي المسورة الأثري وارتكابه لانتهاكات جمة بفعل كل ما بوسعه للانقضاض على المنطقة في ومحاولات لتبديل الوجه الأنقى للقطيف التي تأتي الانكسار أمام هجمته وهمجته المتمدتين. ويذكر بأن العام الماضي وفي محاولة للتهرب من هول جرائمها في المسورة عمدت السلطة إلى إقامة مهرجان الزهور على أنقاض المساجد وأرواح الشهداء، رغم أن هذه المشاريع كان يمكن لها أن تنشأ في أي مكان آخر غير ماوى وسكن العائلات. لا شك أن المشاريع التي تجري وسط العوامية، تكشف الاستهداف الممنهج وغير المبرر ضد أهالي "المسورة" والقطيف، تكشف الحنق السلطوي في النيل من أبناء المنطقة ومحاوله تغيير وجهها، إثر الانتهاكات الممارسة ضد أبنائها من جهة والعمل على إدخال مفاهيم تغريبية من جهة أخرى.

وكل ذلك تحت مزاعم العمران، تحول بفعل سياسات السلطة في المنطقة إلى ساحة للمهرجانات والترفيه، التي كان يمكنها أن تقام في أي بقعة أخرى من المنطقة ذات المساحات الشاسعة، ورغم أهمية المهرجانات والفعاليات التي تحتاجها المنطقة، إلا أن لا مقارنة يمكن أن تكون بين اقتلاع أصحاب الأرض من جذورهم وهدم بيوتاتهم وبين إقامة فعاليات متنوعة لإرضاء رؤية ولي العهد محمد بن سلمان 2030، المصوّبة أهدافها ناحية تغيير الهوية الثقافية والاجتماعية للمنطقة.

منتصف أكتوبر الحالي، افتتحت السلطات ما اسمته "فعاليات مهرجان اليوم الدولي للمرأة الريفية"، وجرى الترويج له عبر مقاطع فيديو مصورة لامرأة وسط المنطقة تختلف بشكلها وملابسها وتصرفاتها مع ما تتصف به المرأة في

جعفر الموسى - خاص مرآة الجزيرة بين الاعتقالات وعمليات الدهم والانتهاكات وسفك الدماء، وبين صورة مغايرة لواقع الحياة التي يكادها أبناء "القطيف والأحساء" نتيجة انهماك آل السلطة في تنفيس غلها ضدهم، وتدعي أمام العالم صورة مغايرة لواقع ما تحيكة من مصائب وانتهاكات بحق المنطقة، تتبلور مشهدية المزاعم والادعاءات في العمران والتطوير في المناطق التي انقطت عليها، وهدمتها وهجرت أبنائها، وقضت على إرثهم وحياتهم بكل ما تحمل من تفاصيل صغيرة وكبيرة، من دون أن تحرك ساكناً ضمن سياقاتها في مسلسل الاستهداف المتواصل بحق هذه البقعة الجغرافية التي دأب أهلها على الشموخ كما نخيل أرضهم.

حي "المسورة" الأثري، الذي عيود تاريخه لكثير من 400 عام، انقضت عليه آلة الهدم والتدمير وعانت فيه خراباً، وحولت بيوته الأثرية إلى ركام وحطام متجمين على الأرض عام 2017، وعلى الرغم من الدعوات الأممية والتدخل بضرورة الحفاظ على الحي وتحسينه وتمكين أهلها من تخليد آثارهم، لم تردع السلطات وهدمت الحي بحج العمران والتطوير، للذين برزا على شاكلة مغايرة من المزاعم، بعد سنوات الاعتداءات.

أرض المسورة بالقطيف، التي هدمت مساجدها ورخل أبنائها وشردوا وارثوت الأرض بدماء أكثر من 30 شهيدا بينهم أطفال وعشرات الجرحى،



## أكاديميون دوليون يدعون جامعة هيدرسفيلد لتعليق برنامج دراسي تنظمه في مركز للتعذيب في البحرين

البحرين اليوم - لندن طالب عشرات من الأكاديميين من جميع أنحاء العالم، جامعة هيدرسفيلد بتعليق برنامج دراسي مثير للجدل لنيل درجة الماجستير، تنظمه الجامعة مع الأكاديمية الملكية للشرطة في البحرين بسبب مزاعم بأن تعذيباً واسعاً النطاق لسجناء سياسيين حدث في المركز.

بدأت دورة الماجستير في علوم الأمن، التي تضم محاضرين من هيدرسفيلد لتدريب ضباط شرطة من البحرين، منذ عام 2018، لكنها تلاحقها مزاعم بأن الأكاديمية قد استخدمت كـ "مركز تعذيب". في وقت سابق من هذا العام، كتب معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومقره لندن إلى نائب رئيس جامعة هيدرسفيلد البروفيسور بوب كريان تقارير مفصلة عن تعذيب 10 سجناء - بما في ذلك تعرض أشخاص للضرب المبرح والحرمان من النوم والتهديد بالاعتصاب والإغتناب، و تعذيب أفراد الأسرة وإجبارهم على التوقيع على اعترافات معدة مسبقاً - قبل إنه حدث في الأكاديمية الملكية للشرطة بين عامي 2016 و 2019.

وتقول صحيفة "ذو بوركشاير بوست"، إن ما مجموعه 41 أكاديمياً أرسلوا خطاباً مفتوحاً إلى الصحيفة يطالبون فيه بتعليق البرنامج والسماح بإجراء تحقيق لمؤسستهم".

مستقل. ويأتي ذلك عقب دعوات مماثلة صدرت من قبل جماعات حقوق الإنسان بما في ذلك منظمة العفو الدولية في وقت سابق من هذا العام. لكن الجامعة ادعت اليوم إن "تقديم الدورة يتماشى مع أهداف الحكومة للمساعدة في إصلاح الشرطة في البحرين".

تنص الرسالة من الأكاديميين على ما يلي: "نكتب لإدانة قرار جامعة هيدرسفيلد بالحفاظ على درجة ماجستير حصرية في علوم الأمن للطلاب في الأكاديمية الملكية للشرطة بالبحرين بعد الكشف في صحيفة التايمز وبوركشاير بوست عن أن عشرة سجناء سياسيين على الأقل أبلغوا بتعرضهم للتعذيب في الموقع.

وانضم الأكاديميون إلى مجموعات حقوق الإنسان في حث جامعة هيدرسفيلد على تعليق البرنامج

مستقل. ويأتي ذلك عقب دعوات مماثلة صدرت من قبل جماعات حقوق الإنسان بما في ذلك منظمة العفو الدولية في وقت سابق من هذا العام. لكن الجامعة ادعت اليوم إن "تقديم الدورة يتماشى مع أهداف الحكومة للمساعدة في إصلاح الشرطة في البحرين".

تنص الرسالة من الأكاديميين على ما يلي: "نكتب لإدانة قرار جامعة هيدرسفيلد بالحفاظ على درجة ماجستير حصرية في علوم الأمن للطلاب في الأكاديمية الملكية للشرطة بالبحرين بعد الكشف في صحيفة التايمز وبوركشاير بوست عن أن عشرة سجناء سياسيين على الأقل أبلغوا بتعرضهم للتعذيب في الموقع.

وانضم الأكاديميون إلى مجموعات حقوق الإنسان في حث جامعة هيدرسفيلد على تعليق البرنامج

تعرض أشخاص للضرب المبرح والحرمان من النوم والتهديد بالاعتصاب والإغتناب، و تعذيب أفراد الأسرة وإجبارهم على التوقيع على اعترافات معدة مسبقاً - قبل إنه حدث في الأكاديمية الملكية للشرطة بين عامي 2016 و 2019.

وتقول صحيفة "ذو بوركشاير بوست"، إن ما مجموعه 41 أكاديمياً أرسلوا خطاباً مفتوحاً إلى الصحيفة يطالبون فيه بتعليق البرنامج والسماح بإجراء تحقيق لمؤسستهم".



## الجنسية حق سلبه الخلفيون . البقية من ص 1

المواطنين. هذا النظام لديه عقيدة امنية لا يستطيع تغييرها برغم ثبوت فشلها مرارا، وهي ان القمع هو السبيل لكسر شوكة المواطنين وردع الثائرين. بينما تؤكد تجارب الشعوب، ومن بينها شعب البحرين، ان القمع انما يعمق الشعور بالظلمة ويدفع الضحايا للدفاع عن النفس بالتصدي للجهات التي تمارس القمع والاضطهاد. ولذلك تؤكد وقائع التاريخ ان كل ثورة شهدتها البحرين في المائة عام الاخيرة كانت اقوى من سابقتها. فتراكم الشعور بالظلمة يزيد حماس الضحايا للتحرك ضد الظالمين والمستبدين. كما اثبتت تجارب البحرين ان شعبها طيب القلب وانه يسير خطوتين لمن يقطع خطوة واحدة باتجاهه. ولعل من حسن حظ الثورة ان الخلفيين لا يتقنون اساليب المداورة والاساليب الناعمة لاحتواء غضب الثائرين، بل يغذونها بالاساليب القمع والاضطهاد، الامر الذي يزيد الثورة اتقادا ويزيدها اشتعالا.

وإذا كان التعذيب والقتل والسجن والابعاد قد فشلت جميعا في احتواء مشاعر الغضب لدى المواطنين على مدى العقود السالفة، فان تكثيفها لن يغير الحقيقة ولن يحمي العصابة الحاكمة، بل سيعمق الغضب الشعبي ضدها ويجذب الاجيال الجديدة للنشاط ضدها. فالشعب ومعه العالم مدركون لحقيقة مهمة مفادها ان الجنسية حق للمواطنين، ولا يجوز استخدامها لمساومتهم على مواقفهم السياسية. وقد اكدت الامم المتحدة على هذا الحق، خصوصا في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يقول: "لكل فرد الحق في أن تكون له جنسية. ولا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته. وعلى الدول أن تضع ضمانات لمنع انعدام الجنسية بمنح جنسيتها للشخص المولود في إقليمها أو المولود خارج إقليمها لأحد الوالدين من رعاياها والذي يكون لولا ذلك عديم الجنسية. وعلى الدول أيضاً منع حالات انعدام الجنسية عند فقدان الجنسية أو الحرمان منها." هذا الحق لا يسقطه قرار اية حكومة باستخدام الجنسية سلاحا ضد مواطنيها. ولذلك فشل الخلفيون في الحصول على دعم اي من حلفائهم، برغم تبريرهم بان سحب الجنسية كان احدى وسائل مكافحة الارهاب. فسحب الجنسية من المواطنين بما يعرضهم لان يصبحوا "عديمي الجنسية" امر مرفوض دوليا ولن يحقق نتائج سياسية ايجابية لمن يمارسه. وقد رفض ذلك مجلس حقوق الانسان واكده مقوض حقوق الانسان السابق، وكتبت ضده منظمات حقوقية دولية عديدة. وقد أرغم الطاغية العام الماضي على التقهقر امام الضغوط واعلان اعادة الجنسية لمئات البحرينيين الذين كان قد أمر بحرمانهم من حقهم الطبيعي في الجنسية. هذا التراج كان ضربة موجعة لمصادقية الحكم الخليفي الذي فقد الشرعية كاملة باعلانه الحرب ضد البحرين وشعبها.

منذ ان اعلن المواطنون ثورتهم الشاملة على الحكم الخليفي الاستبدادي كانوا مستعدين لتحمل تبعات ذلك القرار، فرفضوا التراجع عن المطالبة باسقاط النظام، ورفضوا التراجع عن الاحتجاج والتظاهر ومقاومة السياسات الخلفية. وقد اظهرت الخيانة الخلفية لفلسطين واهلها وعي البحرينيين الاصليين قاطبة وحرصهم على تمثين العلاقات مع اهل فلسطين ورفض التطبيع مع محتلي ارض المعراج. وقد امتلأت شوارع البلاد بالشعارات التي تجرم التطبيع الخليفي مع الصهاينة، وتصر ليس على رفض تلك السياسة فحسب بل والمطالبة بانهاء الحكم الخليفي التوارثي الاستبدادي. فلم يعد هناك مجالس للتعايش بين البحرينيين وقوات الاحتلال الخلفية، خصوصا بعد ان قررت تعويم البلاد وفتح حدودها للتدخلات الاجنبية الهادفة لقمع المواطنين والنيل من سيادة بلدهم. ان اسقاط الجنسية عن مئات البحرينيين جريمة كبرى شجبها العالم ورفضها المواطنون، وستظل مصدر تحريك مستمر للمشاعر الثائرة ضد الاستبداد والرافضة للعدوان الخليفي وخيانة الطاغية وجلالوته. فالبحراني معطاء اينما حل، ولن ينسى ظلامته وهو ينتقل بين بلدان المهجر، ويعلم ان بلاده محتل من قبل عصابة لا ترحم. فالظلم الذي عاشه البحرينيون في ظل الحكم الخليفي تجاوز الحدود، ويتوقع تصاعده كذلك بعد استدعاء جهاز الموساد الاسرائيلي للمساعدة بقمع المواطنين. لقد كان قرار سحب الجنسية ناقوسا ساهم في استيقاظ الشعب على واقع جديد يرفضون اي دور للخلفيين فيه. ورب ضارة نافعة، كما يقال، فلعل الله يجعل بعد عسر يسرا، ويحول هذا الملف مدخلا لمفاصلة نهائية تنتهي العهد العهد الخليفي وتحرر الشعب من ظلمهم.

## مولد الحرية وابتسامة السماء

خفق القلب لسيماك غراما وبدا وجهك بدرا طالعا هام قلبي فيك يا خير الوري جنئت بالقرآن نورا ساطعا هالني النور وأغشى ناظري كان كل الناس حولي ولها لم أكن أعرف ما يغشاهم رحت أستفسر عما نالهم كنتُ وحدي أضرب الأخماس في ال لم يكن غار حراء طلسما عتمة التاريخ في أمتنا أسست باللات والعزى مُنى

في خبايا الليل كان الكلُ في عسوس الليل عليهم حقبة تلك قريشٌ لم تزل غاضبة لم تزل تضمر بغضا قاتلا لم تزل احزابها حاضرة مكة كانت هنا ما برحت عصبه الاشرار ما زالت بها زلزلي يا دعوة الحق لهم واكتبني التاريخ سيفراً واضحا واصدحي من أجله في ولهُ

أنت في عُتمة أيام العنا عندما كان أبوسفیان في كنت أنت القائد الفد الذي يا ابن عبد الله أنقذت الوري فتح الله لك الدنيا فخذ وجمالا وجلالا وغنى يا حبيب الله يا نور الهدى هاك قلبي، هاك حبي أنت من أنت سرُّ الله في خلقتة من ثنایا الكون يا أمانة فاهنئي يا أم طه انه صاح هذا المصطفى حل بنا صلّ يا رب على نور الهدى

